الرمز اللغوي في التفكير النحوي

د. طريق زينون
باحث في اللسانيات العربية
أستاذ مبرز بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس – مكناس
المغرب

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الاستدلال على أن النحو بوصفه صناعة، هو في الوقت نفسه موضوع سيميائي ومنتوج فكري وخطاب دال. يؤسس مفاهيمه ومقولاته بواسطة الرمز أو العلامة اللغوية؛ باستقراء الأقوال الجارية على الألسن في الاستعمال. فهو يقيم نسقا وضعيا دالا، يتجلى من خلال تمييز الدوال، وأشكالها، ووظائفها ودلالاتها. إن النحو بوصفه ممارسة دالة يعكس في جوهره الإحساس بالقاعدة والنظام الكامن خلفها. وهو نظر سيميائي؛ لأنه لا يقصر معرفته على مجال إدراك العلاقات بين الألفاظ، ولكنه ينظر كذلك في العلاقة بينها وبين الأشياء التي تمثلها.

كلمات مفتاحية: الرمز اللغوي- التفكير النحوي- الدوال -الوحدات النحوية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

زينون، طريق. (2024، نونبر). الرمز اللغوي في التفكير النحوي. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 8، السنة الأولى، ص 533-554.

Abstract:

This study aims to demonstrate that grammar, as a craft, is simultaneously a semiotic subject, an intellectual product, and a meaningful discourse. It establishes its concepts and propositions through symbols or linguistic signs by observing common expressions in use. Grammar sets up a structured, meaningful system, manifested by distinguishing between signs, their forms, functions, and meanings. As a meaningful practice, grammar inherently reflects a sense of rules and the underlying order. It is semiotic in perspective, as it not only understands the relationships between words but also examines the connection between words and the entities they represent.

Keywords : linguistic symbol - grammatical thinking - signs - grammatical units.

مقدمة

تعد اللغة أساس التفكير الإنساني. ويتجلى الاستخدام الأمثل لها في التعبير عن الفكر والمعرفة والمنطق وحاجات الإنسان. وبواسطة اللغة يوجد العالم، والمجتمع، والثقافة، والحياة. وتبقى بذلك اللغة أعظم هبة ربانية لدى الجنس البشري. وهي نظام من الرموز اللفظية والعرفية، يتفاعل بواسطتها أفراد الجماعة اللغوية بما تحمله من أفكار ومضامين دلالية. ومن هنا جاء تعلمها وتعليمها؛ ليستخدمها الإنسان وفق نسق من القواعد والقوانين التي تسمح له بالتواصل والتفاعل والتفاهم في محيطه الاجتماعي والثقافي. ويوجد خلف اللغة نظام معرفي ورمزي خاص يؤثر فيها ويتأثر بها. ووفق سننه يمارس الإنسان الفعل الكلامي، قد تتكشف معالم هذا النظام الرمزي، وقد تبقى أصوله مستضمرة وخفية، تحتاج إلى إعمال الفكر والنظر وإعادة النظر.

لا شك أن النظام اللغوي العربي؛ وخصوصا النظام النحوي يعكس عقلية المتكلم اللغوي المؤطرة بأنماط وقوالب شكلية ومعنوية. "ارتبطت بالتصور الذي كونه الإنسان العربي لنفسه في الجاهلية والإسلام عن الله والعالم والعلاقة التي يقيمها هذا التصور مع نظام الواقع. وهو التصور الذي كان الخلفية الفكرية لنشأة اللغة العربية وظهور النحو"[1]. وتظل لكل لغة خصائص وسمات تميزها عن لغات أخرى. وما يسم اللغة العربية أنها "لغة بيولوجية ووجودية وإنسانية"[2]. فهي تحاكي واقع الإنسان، وكأن هناك ترابطا قويا بين القاعدة اللغوية وما يتفرع عنها والوجود، وهو ما سنبينه في هذه الورقة العلمية. وكانت العرب على وعي تام بالانسجام الحاصل بين اللفظ وما يحيل عليه في الوجود. وهو ما تعكسه مجموعة من القواعد النحوية، كقاعدة الاشتقاق وثنائية الأصل والفرع على سبيل التمثيل لا الحصر[3].

كان العربي على وعي تام بالانسجام القائم بين الألفاظ والتراكيب، وما تعبر عنه في الواقع. واستطاع النحوي بفكره ونظره واجتهاده أن يكشف عن هذا الانسجام في شكل قوالب وقواعد نحوية نظرية وتوجيهية تؤطر السلوك اللغوي وتضبطه. فاللغة بالإضافة إلى أنها مجموعة من الكلمات المعبرة، فإنها تتشكل وفق أنماط رمزية وأحوال في جمل ونصوص. فهناك علاقات يعكسها

[1] عشير عبد السلام، تطور الفكر اللغوي، من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، افريقيا الشرق المغرب، ط1، 2020، ص 9.

[2] إسماعيلي علوي امحمد، نحو العلامة الوجودي، تصور معرفي جديد في تحليل الخطاب القرآني، دار افريقيا الشرق المغرب، ط1، 2023، ص 42.

[3] ينظر المرجع السابق.

النظام اللغوي الذي له علاقة بالوجود الإنساني والطبيعي. وكل نظام لغوي خاص بجماعة معينة يعكس واقعها وتصورها للوجود. وهو ما يجعل قضية الاعتباطية التي قال بها بعض رواد الفكر اللغوي في مأزق وإشكال كبيرين، وتطرح إشكالات معقدة لها أبعاد معرفية كلية، كإشكال علاقة اللغة بالعقل الإنساني، وعلاقتها بالواقع، وهل هي نسق مكتف بذاته؟ وهل لها أصل أو أنها غير معروفة الأصل؟.

لذلك؛ فالاختلاف في الأنظمة الرمزية واللغوية قد يقوض فكرة الاعتباطية. فكل جماعة لغوية لها وعيها الخاص بنظامها اللغوي الرمزي وبعالمها، حسب الموقع الذي توجد فيه وطريقتها الخاصة في التعبير والترميز. ونذكر على سبيل التمثيل لا الحصر أن أصل الحياة يستدعى وجود الأفعال المتعدية؛ لأن الحياة قائمة على إصابة الفاعل لغيره. "إن القواعد في اللغة تعبر، بلا شك، عن أنماط العلاقات التي يمكن أن توجد في العالم الخارجي... ومن الصعب الادعاء أن الإنسان فرض بنفسه قواعد لغته بشكل تعسفي، لأن ذلك يعني أن الإنسان وضع أولا القواعد ثم راح يطور اللغة، في حين نعرف أن قواعد أي لغة يكتشفها العاملون في دراسة تلك اللغة بعد أن يكون الناطقون بتلك اللغة قد استخدموها لأجيال، أي أن الناس قد استخدموا بشكل تلقائي أنماطا وسلوكا لغويا فيهما أصول وقواعد. وهذه القواعد لا تخرج عن إطار سلوك الأشياء في العالم الخارجي، والتي تعبر عنها اللغة"[1]. وقد أخذت هذه التعدية أشكالا تعبيرية وترميزية، تختلف من لغة إلى أخرى.

1. هوية الرمز اللغوي:

تعد اللغة رموزا اصطلح عليها لتثير في النفوس معاني ودلالات. وتنقل ما يوجد في الذهن والواقع على وجه أكمل وأوضح. "فاللغة نظام من الدلائل الصوتية الاصطلاحية والاختيارية الموضوعة على معاني معينة، تتخذه مجموعة بشرية وسيلة للاتصال، وتبليغ الأغراض في زمان ومكان معينين"[2]. ولهذا يمكن اعتبار البنيات التركيبية والدلالية أنساقا رمزية، يتأسس عليها النظام اللغوي للتعبير عن مختلف المعاني والمقاصد. و"إذا كان أهم ما يميز اللغة لدى الإنسان يتمثل في إمكان الانطلاق من البنى البسيطة نحو البنى الأكثر تعقيدا، فإن البنية الرمزية للغة تبدأ

[1] ظاهر عمر، تأملات في فلسفة اللغة، خصوصية اللغة العربية وإمكاناتها، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2008، ص 129.

[2] بوقرة نعمان، إطلالة على اتجاهات البحث اللساني الحديث، من لسانيات اللغة إلى لسانيات الاستعمال، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2020، ص 16.

من الربط بين البنية الصواتية والبنية الدلالية بوصفها وحدة بسيطة، وتعمل على إنشاء بنيات رمزية مركبة"[1].

فاللغة طاقة ترميزية. ولهذا بحث اللغويون قديما وحديثا في العلامة التي بها ينشأ الرمز اللغوي ونظروا في سماته وأسراره، فكانت الرمزية سمة لا تفارق الحدث اللغوي. ومن ثم فاللغة ذات خاصية رمزية. ودراسة الرمز اللغوي في جوهره دراسة لأسرار الإنسان، والتعرف على ما أخفى من مشاعر وأفكار في خاطره ومعتقده. ولهذا فدراسة أشكال الرمز اللغوي ومكوناته، ليس إلا بحثا في عقل الإنسان وفي المعنى المسؤول عن إنتاج مختلف الأحوال اللفظية والتركيبية وإنتاجها. ومن هذا المنطلق عكف دارسو اللغة على تعقب أسرار الكلمات والتراكيب، وما تختزنه من إشعاعات دلالية متوهجة، وإشارات قريبة كانت أم بعيدة.

مع ذلك؛ ظل الرمز اللغوي مفهوما إشكاليا، ومنفتحا على دلالات عدة، حسب المجال الموظف فيه، وإن كان يدل في العموم على أنه "شيء يقوم مقام شيء آخر"[2]. إنه حسب شمس الدين الرحالي "أصغر وحدة لغوية يمكن أن تنعقد فيها صلة بين دال ومدلول"[3]. إن الرمز اللغوي هو كل لفظ دال على معنى، يرتبط بأربعة أبعاد في التصور السيميائي هي: البعد اللساني؛ بحيث يجمع الرمز اللغوي بين المبنى والمعنى، والبعد المادي، بوصفه ملفوظا محسوسا، والبعد الذهني؛ فهو صورة تمثيلية مشكلة في الدماغ البشري، أما البعد البيئي فهو يضفي على الرمز وجودا خارجيا بشروطه الاجتماعية والثقافية المختلفة[4].

ويتشكل الرمز اللغوي في الصناعة النحوية من اللفظ الذي يعد المقابل المادي المنطوق لمصطلح المعنى، الذي هو عبارة عن الفكرة أو الصورة الذهنية المقصودة بشيء معين. وهذه الصورة في عرف النحاة قد تكون مفردة إذا كانت خاصة بلفظ مفرد، وتكون مركبة إذا كانت خاصة بلفظ مركب. وتأخذ الألفاظ اللغوية الرمزية في التفكير النحوي قيمتها الدلالية حينما ينسب

[1] ناجح عبد الرحيم، المقولة النحوية من منظور عرفاني، نحو بناء مقاربة رمزية للمقولة النحوية، ضمن مؤلف جماعي الأنساق الرمزية في اللغة والإدراك، تحرير وتقديم: صابر الحباشة ونزار السعودي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2020، ص 144.

[2] الرحالي شمس الدين، كيف نشأ الرمز اللغوي في الذهن البشري، المرجع السابق، ص 48.

[3] المرجع السابق، ص 51

[4] الرحالي شمس الدين، كيف نشأ الرمز اللغوي في الذهن البشري، ص 51.

بعضها إلى بعض، وتدخل في علاقات، ويحتك بعضها ببعض، وتحتل مواقعها الخاصة، تبعا للمعنى المقصود من الكلام.

وقد اعتمد النحاة على معياري اللفظ والمعنى في تصنيف وتقسيم الكلم وبيان خصائص كل قسم، وسنبين هذه القضية فيما بعد. فمراعاة اللفظ والمعنى من الأسس المنهجية التي أسهمت في بناء النحو ووضع قواعده[1]. ومهما يكن فإن الكلام في الأصل يبنى من خلال ائتلاف اللفظ والمعنى، وتفاعل الشكل والمضمون. ولهذا تصور النحاة العلاقة بين العامل والمعمول وحركة الإعراب بوصفها أمارات ودلالات. ومن هذا المنطلق تجب العناية "بدراسة مستويات المعنى النحوي وبحث خصائصه التركيبية بوصفه أثرا لما يحدث في الذهن من ارتباط وتفاعل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، وبوصفه جانبا ضروريا لا مندوحة من الاهتمام بمجاله الحركي والانتقال إليه بعد دراسة المجال السكوني في المبنى"[2].

في هذا السياق نجد بعض الباحثين من يوسع مفهوم العلامة اللغوية أو الرمز اللغوي ليشمل كل الإشارات والحركات الجسدية والإيماءات، يقول امحمد إسماعيلي علوي: "إن التعبير باللغة لا ينبغي أن ينحصر فقط في الألفاظ والتعبيرات اللغوية(الصوتية)، لأن الكائن البشري حين يتواصل باللغة ويوظفها فإنه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا وجسده يتفاعل معها، تعزيزا وانفعالا وأحيانا مناقضا في حالات تصبح اللغة ساخرة أو عندما لا يستطيع المتكلم التعبير والإفصاح عن مكنونه لسبب ما"[3].

وتتحدد هوية الرمز اللغوي من خلال مجموعة من الخصائص حسب الباحث اللساني (هوكيت Hockett ; 1960)؛ هي الخاصية الذهنية والصوتية والإعرابية أو البنيوية والدلالية والفكرية والتواصلية والحركية، كما يتسم الرمز اللغوي بالقابلية للتعلم والاكتساب[4]. ويعلق شمس الدين الرحالي على هذه الخصائص بقوله: "إن مجموع هذه الخصائص يصنع هوية الرمز اللغوي. بيد أن بعضها يعلن بوضوح انخراط الرمز اللغوي في الأنظمة الرمزية والممارسات

[1] ينظر السيد حامد عبد السلام، الشكل والمعنى، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2016. ص 44.

[2] طعمة عبد الرحمان، اللغة والمعنى والتواصل، النموذج العرفاني وأبعاده التداولية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2020، ص 12.

[3] إسماعيلي علوي امحمد، نحو العلامة الوجودي، ص 69.

[4] الرحالي شمس الدين، كيف نشأ الرمز اللغوي في الذهن البشري، ص 51-53.

السيميائية، وبعضها الآخر يؤسس لفرادة الرمز اللغوي وتميزه عن سائر هذه الأنظمة والممارسات"[1].

وتبقى أهم سمة في نظرنا تميز الرمز اللغوي عن باقي الأنظمة الرمزية حاجته إلى الوضع والعلم به، أما الرموز غير اللفظية فهي تحتاج إلى العقل السليم والمعرفة بأحوالها وطبيعتها[2]. فالرمز اللغوي كما يراه النحاة ما كانت دلالته قائمة نتيجة التواضع والاصطلاح. ومن ثم تخرج بعض الألفاظ أو الأصوات التي تكون دلالتها دلالة طبيعية كالشخير والسعال والأنين من دائرة الرمز اللغوي؛ لأن الواضع لم يضعها إزاء معنى مخصوص. ويهدف واضع الرمز اللغوي من خلال عملية الوضع إلى تحديد الرموز المستعملة في النظام اللغوي، وبيان أنواعها والفئات الصرفية والنحوية في مواضعها، حتى يكون المتكلم على دراية بكيفية استعمال الألفاظ في مواقعها الصحيحة، فيمنحها وظائفها الموضوعة لأداء المعاني.

إن الخصائص الإعرابية والفكرية والحركية والقابلية للتعلم هي التي تميز الرمز اللغوي عن باقي الرموز غير اللفظية، فهي الفاعلة حقيقة في تكوينه ونشوئه. وهذه الخصائص تجعل اللغة نظاما معقدا بمستوياتها المختلفة. وهو ما جعل علماء اللغة ينظرون في العلاقات الشكلية والدلالية القائمة بين العناصر اللغوية أكانت ظاهرة أو خفية. ولم يكن النظر النحوي في جوهره محايثا ومتحيزا؛ لأن مجال اهتمام النحاة، وإن تركز كما يبدو في "العلاقات الشكلية داخل التركيب ومطاردة الحركات الإعرابية التي صارت هاجسهم الأكبر"[3]. فهو يجعلها منطلقا ومبتدأً فقط لإدراك الدلالات والمقاصد، فكان لزاما على عالم النحو أن يعتني باستقامة اللفظ وسلامة التركيب وصحته. إن النحو ينطلق من المباني ليصل إلى المعاني.

وفي حديث سيبويه عن الكلام المستقيم والكلام المحال إشارة قوية إلى وعيه بقيمة العلامات اللغوية في تشكل المعنى وما تدل عليه في العالم الخارجي. "فإذا كانت السيرورة السيميائية هي العملية التي تتحول فيها الأشياء إلى رموز أي النظر إلى الأشياء في علاقتها بعالمها الخارجي، فقد أدرك العرب، أيضا، أن العلامات لا يمكن النظر إليها في علاقتها فيما بينها فقط، ولكن في علاقتها بالعالم

[1] إسماعيلي علوي امحمد، نحو العلامة الوجودي، ص 51-53.

[2] ذنون محمد يونس الفتحي، قراءات في علم الوضع، دار الرياحين، بيروت لبنان، ط1، 2018. ص 174.

[3] بلعلي آمنة، سيمياء الأنساق، تشكلات المعنى في الخطابات التراثية، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، 2015، ص 73.

الخارجي كذلك"[1]. وهو ما يؤكد اعتراض أبي سعيد السيرافي على متى بن يونس وإنكاره عليه القول بأن النحوي ينظر في اللفظ والشكل الإعرابي ويهمل المعنى. وقد برهن له من خلال تقديم جملة من الأساليب العربية التي يتوقف فهمها وإدراك مضمونها على العلم بالنحو الذي يراعي جانبي اللفظ والمعنى.

2. وضع الرمز اللغوي في النظر النحوي:

لقد راعى النحاة أثناء وضع مصطلحاتهم الصرفية والنحوية وتوليدها مبدأ النظام العلامي الذي يهدف إلى تحقيق التواصل والتفاهم، وبناء علاقة بين الدال والمدلول تعكس النظام المعبر عن إرادة الإنسان، إلى درجة التحيز للجانب الدلالي على حساب البعد الصوري. ومن هذا المنطلق سعى النحويون إلى "وصل المعاني الاصطلاحية بالمعاني اللغوية، وصلا أساسه علاقة العام بالخاص، فقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها. ومعلوم أن هذا الأصل مكن النحوي من جعل أوصافه الإجرائية لمفاهيمه مألوفة ومقبولة، وكلما تحققت الألفة سهل مأخذ المدلول الاصطلاحي على الفهم والإدراك"[2].

وهكذا انطوت مصطلحات النحويين على معان رمزية، صادرة عن مقدمات معرفية قد تكون خفية أو صريحة، "ذلك أن ربط الاسم بالعلو، كما ذهب إلى ذلك نحاة البصرة، تفسره مقدمة نحوية ذات خلفية فيزيائية، مفادها أن الاسم خفيف في حين أن الفعل ثقيل، ومن طبيعة الخفيف أن يعلو الثقيل، كما أن من طبيعته أن يكون قابلا للتنقل بحرية كاملة على خلاف الثقيل"[3]. وبهذا الصنيع حاول النحاة وضع مصطلحات تسعفهم في التمييز بين المعاني من خلال جرد خصائص وعلامات تميز كل قسم وكل نوع، "فالحاجة إلى التمييز بين المعاني تلزم النحوي بأن يفرق اصطلاحيا بين الأدوات التي يتوخاها حتى يتجنب إرجاع الألفاظ والمعاني إلى ضرب واحد وحقيقة واحدة"[4].

---

[1] بلعلي آمنة، سيمياء الأنساق، ص 79.

[2] أرسلان زكرياء، البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية نصية، افريقيا الشرق الدار البضاء المغرب، ط1، 2018، ص 61.

[3] المرجع السابق، ص 63

[4] عاشور المنصف، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس، ط3، 2015، ص 41.

ومن هذا المنطلق؛ سعى النحاة إلى بيان العلامات والخصائص اللفظية والمعنوية التي تخص مصطلحاتهم النحوية، تكون سندا للفصل بينها وتمييزها. وقد كشف النحاة عن جوانب النظام اللغوي الرمزي، باحتمالات وافتراضات محتملة التصور في الواقع والاستناد إليه. فمعرفة اللغة لا تتأتى إلا بدراستها كما هي في الواقع، وربط ظواهرها المطردة بأسبابها وقوانينها. ومن ثم سعى النحاة إلى تحديد مصطلحاتهم بالمزج بين التحديد المفهومي الذي يبرز علاقة المفهوم بالواقع، والتحديد اللغوي الذي يبرز علامات وقرائن المفهوم اللفظية.

وقد حاول النحاة الاستناد إلى الأصل اللغوي أثناء وضع المصطلحات. فتجد مصطلحا مثل الإعراب يعبر من مفهوم الإظهار أو الإبانة والإفصاح والإصلاح بعد الفساد والتحبب[1]. فكان للإعراب وظيفتان، تختص الأولى بالكشف عن المعاني النحوية، وتشير الثانية إلى الدلالات التي يريد المتكلم إيصالها إلى المتلقي التي يفترض أن تؤديها المعاني النحوية[2].

ويعد الإعراب عرَضا يدخل الكلام الذي يسبقه في الرتبة، في حين أن الكلام بمنزلة الجوهر والأصل. وإذا وقفنا عند دلالات الحركات الإعرابية نجد هناك مناسبة وصلية بين الدلالة اللغوية والدلالة النحوية. وقد وقف سمير شريف استيتية عند بعض الدلالات التي تستند إلى استقراء كلام العرب. فالضمة تشير إلى الركنية سواء بالأصالة أو النيابة، كما تدل على القطع كما هو الشأن للظروف المقطوعة عن الإضافة، كما تدل على التقريب في حال بناء المنادى على الضم. أما الكسرة فغالبا ما تدل على الإضافة وهي دلالة نحوية، وتدل على النسبة، بينما تدل الفتحة على المعين بالحدث، ولها وجه دلالي إفصاحي ترتبط بالأساليب التي تعبر عن الدهشة، وهي أثر نفسي وليد موقف معين[3].

3. النحو ووضع النموذج الدال:

سعى النحاة وهم يضعون منظومة رمزية للغة العربية إلى نقل اللغة من مستواها الاستعمالي إلى مستوى النظام، بوضع الأصول والقواعد العامة التي تحكمها وتضبطها. فكانت النمذجة عملية تعيد صياغة الواقع اللغوي، تلي الاستعمال والتداول. فأثمر التفكير النحوي تجريد

[1] السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، وضع حواشيه غريد الشيخ، منشورات دار الكتب العلمية، ط3، 2011، ص 82-83.

[2] استيتية سمير شريف، اللغة العربية واللسانيات، الجزء الأول، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد الأردن، ط1، 2017، ص 8.

[3] المرجع السابق، ص 95-100، بتصرف.

مجموعة من الأصول والقواعد العامة المستنبطة من كم هائل من العلاقات والجزئيات والوقائع المعاينة. فأدرك النحاة العلاقات والضوابط التي تتحكم في سلوك المفردات، وبينوا خصائص كل علامة لغوية إفرادا وتركيبا. فكانوا على وعي تام بأن في اللغة يتجلى اكتمال العقل البشري، وأنه عقل مبدع وخلاق يعيد صياغة الواقع من خلال النماذج. فلا توجد لغة بغير نظام يعبر عن كمال عقلها، ولا يوجد عقل يعبر عن تصوراته وكماله، من دون الاستناد إلى الرموز اللغوية، فلا سبيل إلى إدراك حقائق الأشياء إلا بتوسط النظام اللغوي الرمزي. فضبط النحاة الأسس والأصول المتحكمة في توليد الألفاظ والتراكيب اللغوية وفق معايير دقيقة ومضبوطة.

يبدأ وضع النموذج في النحو العربي بتحديد الوحدات النحوية الرئيسة كما يظهر من كلام أبي القاسم الزجاجي: "ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه/ بإشارة ولا إيماء ولا رمز ولا حاجب ولا حيلة من الحيل؛ فإذا كان هذا معقولا ظاهرا غير مدفوع فيبين أن المخاطب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها؛ أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى؛ فالخبر إذا هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم؛ والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف؛ ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع؛ وهذا معنى سيبويه الكلم اسم وفعل وحرف"[1].

وتدخل هذه الأشياء بوصفها أفعالا للمتكلم في علاقات تركيبية تنشأ عنها علاقات ووشائج دلالية، فتأخذ علامة أو نحوا أو وجها خاصا. ومن هذا المنطلق نظر النحاة في السلوك اللغوي من جهة التغير وكأنه جسم طبيعي يتأثر بعوامل عدة. فالنحاة تعاملوا مع الظاهرة اللغوية كأنها أجسام تتعرض لتغييرات وحركات تؤثر في أحجامها وحدودها ومسافاتها العاملية، فكان النحو بحثا في ملامح التغير وفي مظاهر التأثير والتأثر بين عناصر البنية التركيبية. إن "النحوي العربي يتعرف على مقولتين أساسيتين: المفرد والجملة أما في خصوص الأول فقد اهتم به من ناحية الحجم وجعل له أبحاثا خاصة هي التي تدعى بالصرف. تحدث هناك عن الثلاثي والرباعي وغير ذلك في الأسماء والأفعال وبين جملة التغيرات التي تلحق المفردات وجعل بينها علاقات الزيادة والنقص

[1] الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط7، 2011، ص 42.

وإلى هذين المفهومين ترجع المفاهيم الأخرى. يمكن باختصار أن يقال إن الشيء الذي نال اهتمام النحوي هناك هو التغير"[1].

ومن هذا وذاك؛ جاء اهتمام الخطاب النحوي بالأحوال والأشكال التي بها تدل الألفاظ الحاملة لعلاماتها على المعاني والمقاصد. ويقصد بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني، ويقصد بالأشكال ما يطرأ على بنية اللفظ من تغيرات تؤثر في المعنى[2]. ومن خلال رصد مختلف أحوال اللفظ وأشكاله، حدد النحاة هوية الرموز اللغوية، وحددوا مجموعة من الأصول الكلامية التي تشكل النظام اللغوي الرمزي في العربية، ولا يتأتى ذلك إلا بالبحث في التغير الذي يطرأ على الكلام والنظر في حدود الأحجام الممكنة في التركيب اللغوي.

تتبع النحاة كلام العرب، فوجدوه يتألف وفق صور أصلية مجردة ومحدودة، وقد تتفرع هذه الصور إلى أحوال أخرى فرعية. يقول عبد القاهر الجرجاني: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعرق حرف بهما"[3]. ومن صور النمذجة تقسيم النحاة الجمل إلى فعلية واسمية، وفي هذا الصنيع حصر جميع الصور للكلام العربي، وتمييز لما هو أصلي ولما هو فرعي، وهكذا اعتنى النحاة بالصور النموذجية والمثالية التي تشكل النظام الرمزي اللغوي في العربية. فغالبا ما تتبع النحاة العرب المعاني الصورية للكلام وما يجب فيه وما يجوز، فرصدوا أبواب النحو وبينوها، وهيأوا الأرضية الخصبة لعلم المعاني للبحث في مزايا الكلام والمعاني التعبيرية التي يقصدها المتكلم.

وعلى الرغم من بروز نماذج وخصومات بخصوص عدد من القضايا النحوية، "لم تكن الخصومات العارفة خارج دائرة النموذج الأصل، فقد ظل النحو يعنى منطق استعمال العلامة، أي منطق النطق الصحيح؛ وهو: الوضعية المثلى على الصعيد الشكلي المتمظهر عند النحاة في سلامة الإعراب (أي الحركات الإعرابية في أواخر الكلام) والتي يمكن أن توجد فيها العلامة"[4].

---

[1] العلوي أحمد، العقلانية اللغوية العربية، منشورات فكر، ط1، 2014، ص 109.

[2] الخطيب محمد عبد الفتاح أصول الخطاب النحوي، قراءة في كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، 2011، الرسالة 327، ص 26.

[3] الجرجاني عبد القاهر، كتاب دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 2004، ص4.

[4] بعلي آمنة، سيمياء الأنساق، ص 91-92.

4. مكونات النظام اللغوي الرمزي[1]:

فرض الاجتماع البشري الحاجة إلى وضع نظام لغوي رمزي، تكون غايته تحقيق التواصل والتفاهم بين أفراد المجتمع، ويلبي مختلف حاجاتهم في حياتهم. وقد طاوع هذا النظام اللغوي هذه الحاجات وخضع لها. فالمتكلم إذا احتاج إلى التعبير عن الذوات وترميز واقعه المليء بالأفراد والأشياء والأشخاص، فإنه يكون في حاجة إلى رموز لغوية تماثل هذه الأشياء وترمز إليها وتقوم مقامها، فاصطلح على هذه الذوات بالأسماء. وإذا احتاج المتكلم إلى التعبير عن علاقاته مع هذه الذوات المختلفة في محيطه، فإنه يختار رموزا لغوية تتحدد في الأفعال التي تعكس تلك العلاقات، والتي تتضمن معنيين مهمين، هما الحدث المقترن بالزمن والنسبة إلى الفاعل المعين. وقد تكون هذه الذوات والأحداث بأشكالها المعجمية والزمنية قاصرة في بعض الأحيان عن التعبير عن كل مقاصد المتكلم وأغراضه، فيضطر حينئذ إلى التعبير عن المعنى الرابط بين الذوات والأحداث، فيلجأ إلى الرموز اللغوية التي اصطلح عليها بالحروف التي تأخذ صورا وأشكالا مختلفة حسب المعاني المعبر عنها.

إن حصر هذه الفئات في الأسماء والأفعال والحروف التي تشكل أقسام الكلم في اللسان العربي، لم يكن ارتجاليا واعتباطيا، وإنما استند إلى جملة من المعايير العلمية الوضعية الدقيقة. حددها محمد ذنون الفتحي في المعيار الشكلي والمعيار الوظيفي والمعيار الدلالي، وقد حصل هناك اختلاف في تصنيف ماهية بعض الألفاظ، وكانت لكل فريق استدلالاته الخاصة[2]. وحقق هذا التقسيم بذلك الكفاية الوصفية، مراعيا المقاييس اللفظية والمعنوية التي تسم الرمز اللغوي.

لقد أفضى اعتماد المعيار الشكلي اللفظي إلى جرد مجموعة من العلامات والخصائص التي تميز كل فئة، فعرف الاسم بالتنوين والتعريف ب(ال) ودخول حروف الجر عليه، أما الفعل فتلتصق به حروف كالسين وسوف وقد وحروف النصب والجزم ونون التوكيد. أما حروف المعاني فتبقى علامات وأدوات عبارة عن ألفاظ[3].

وبالنسبة للمعيار الوظيفي أو التركيبي الذي يكشف عن دور الرمز اللغوي ضمن النظام، فقد جعل الواضع الأسماء محكوما بها وعليها، ولا تعمل إلا على سبيل الحمل على الفعل، في حين

---

[1] اعتمدنا في هذا المبحث كثيرا على ما جاء في كتاب قراءات في علم الوضع لمحمد ذنون يونس الفتحي، في الفصل الثاني(الجانب التطبيقي)، فقد أفدت منه الشيء الكثير، وتصرفت فيه تصرفا يسيرا.

[2] ينظر محمد ذنون الفتحي، قراءات في علم الوضع، ص 163-164.

[3] ينظر المرجع السابق، ص 163.

رأى الواضع أن الأفعال لا تكون إلا محكوما بها لا عليها، وتعمل لافتقارها لغيرها، أما الحروف فهي لا تصح لا للإخبار عنها ولا للإخبار بها؛ لافقارها لغيرها[1].

أما المعيار الدلالي فقد اعتمد هو أيضا للتمييز بين تلك الفئات والأصناف. وهكذا رأى النحاة أن كلا من الأسماء والأفعال يدل على معنى أنفسهما، في حين تدل الحروف على معنى في غيرها، كما أن الأفعال تقترن بزمن، ولا تقترن الأسماء بزمن. ويرى محمد ذنون الفتحي أن الاعتماد على علم الوضع الذي يهتم بتخصيص اللفظ إزاء المعنى، والأسس التمييزية هو الكفيل بتجازو تلك الاختلافات والاضطرابات حول هذه الأقسام[2].

ويتألف النظام اللغوي الرمزي حسب محمد ذنون الفتحي من المكونات التالية:

الدوال: وهي الألفاظ والرموز الصوتية المستعملة التي تنتمي إلى بيئة لغوية معينة. وعلى هذا الأساس لا تشكل الألفاظ المهملة دوالا، لأنه لا تختص بمعنى خاص متواضع عليه في الجماعة اللغوية. وتكون هذه الدوال إما مفردة أو تدخل في تركيب، بحيث تفيد معاني خاصة مقصودة.

المدلولات: ويقصد بها المعاني، أي الصور الذهنية المقصودة من الألفاظ، والإنسان عندما يريد التعبير عن هذه الصور المختلفة، فإنه يتخير الألفاظ المناسبة لها نتيجة إعمال فكره وحواسه. "فمنها صور ذهنية عامة، وصور ذهنية خاصة، ومنها صور كلية، ومنها صور جزئية، ومنها صور ذاتية، ومنها صور عرضية، ومنها مقصودة لذاتها، ومنها صور مفتقرة لغيرها، ومنها صور مستقلة بالفهم، ومنها صور لا تستقل بنفسها، ومنها صور نسبية، ومنها صور غير نسبية...الخ"[3]. وهذا التعدد في الصور الذهنية يتطلب تعددا في الدوال التي تفصح وتعبر عنها، بوصفها قوالب للمعاني.

الوضع والتخصيص: والمقصود الجهة التي قامت بعملية التخصيص، أكان واضع اللغة الله تعالى، كما يذهب إلى ذلك أصحاب المذهب التوقيفي، أو الإنسان كما يذهب إلى ذلك أصحاب نظرية المواضعة والاتفاق. ويعد الوضع تعيين كلمة ما إزاء معنى معين، وتحدث علماء الأصول عن الوضع في اللفظ المفرد، لا في المركب، ودلالة الكلام عقلية لا وضعية، ويمكن اعتبار التراكيب اللغوية موضوعة على سبيل التأويل.

---

[1] ينظر المرجع السابق ، ص 163.

[2] ينظر المرجع السابق، ص 164.

[3] ذنون محمد الفتحي، قراءات في علم الوضع، ص 168.

وتجب الإشارة إلى أن النظام اللغوي تتكامل مكوناته بالوضع، فلا قيمة للألفاظ من دون أن تكون مسبوقة بالوضع الذي يفرض أن يكون المتكلم المستعمل للغة عارفا بتخصيص الدوال إزاء المدلولات وبوضعها لها.

العلم بالوضع: يتوقف استعمال النظام اللغوي الرمزي على معرفة المتكلم بتخصيص الدوال إزاء معانيها، وهذا الأمر في غاية الأهمية؛ لأنه هو الذي يسعف المتكلم في التواصل مع الغير والتفاهم معه. وإذا جهل المتكلم النظام المتعارف عليه في جماعة معينة، فلن يعينه ذلك في تحقيق التواصل والتفاهم. فيبقى عاجزا عن إدراك معاني الدوال، وجاهلا بمقاصدها.

الوظيفة: إن الدوال باختلاف أنماطها تصلح للاستعمال فيما وضعت له في الأصل، ولا يصح استعمالها في غير ما وضعت له إلا على سبيل التجوز وبقرينة. فلكل دال استعمال خاص يقترن به. وتعرف وظيفة الدوال بالاستناد إلى المعيار الدلالي الذي هو "المتحكم بالمستويين الشكلي والوظيفي للمفردات والتراكيب، ومن ثم اهتم علماء الوضع والنحو والأصول والمنطق والفلسفة بدراسات المعنى والدلالة[1].

1.4- دور المكون الدلالي في تحديد وظائف الرمز اللغوي.

وضع الاسم: سبق أن أشرنا إلى أن علم الوضع هو علم يبحث في أحوال اللفظ العربي بوصفه رمزا لغويا. وقد وضع هذا اللفظ إزاء صورة ذهنية تكمن في عقل المتكلم. وتنقسم هذه الصور إلى الصورة الذهنية المقصودة لذاتها والصورة الذهنية المقصودة لغيرها. يكون فهم الصورة الأولى فهما غير مفتقر إلى فهم غيره، ولا يتوقف وصفه على وصف غيره، "بل هو مستقل بالفهم، ويدرك معناه بعد العلم بالوضع بمجرد ذكر رمزه الصوتي، ويعطي معنى مفيدا وإن كان غير تام تحصل منه فكرة مقصودة لذاتها عند المخاطب"[2]. وقد جعل النحاة الرمز اللغوي الاسم معبرا عن الصورة المقصودة لذاتها، ولهذا عرف النحاة الاسم بأنه كلمة: "دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان"[3]. وفي هذا احتراز من الحرف الذي يكون معناه في غيره واحتراز من الفعل الدال على معنى في نفسه مقترنا بزمان. وبما أن النحاة اعتمدوا في تقسيمهم مبدأ الأصل والفرع فقد أدرجوا بعض

[1] المرجع السابق، ص 166-176.

[2] المرجع السابق، ص 179.

[3] السيو طي جلال الدين، جمع الجوامع في النحو، تحقيق نصر أحمد إبراهيم عبد العال، مكتبة الآداب القاهرة مصر، ط1، 2011، ص 1.

الوحدات تحت الاسم لما تؤديه من وظائف نحوية، على الرغم من عدم توفرها على الخصائص الشكلية للاسم؛ كالأسماء الصناعية (الموصول والإستفهام والإشارة).

ويرى محمد ذنون الفتحي أن الاسم وإن دل على معنى في نفسه، بحيث لا يفتقر إلى غيره افتقار وجود وتحقق، فإنه يفتقر إلى غيره افتقار وضوح وبيان طارئ عند الاستعمال دون الوضع، كما هو الشأن للأسماء الملازمة للإضافة أو الأسماء المتضمنة معاني الحروف، "فالاسم يستقل بالفهم عن غيره، لكنه يحتاج إلى غيره لا لكي يوجد معناه الأصلي في الذهن ويتحقق وجوده في النطق اللفظي الخارجي، بل لكي يزداد وضوحا وبيانا"[1]. ويكون الاسم مفتقرا إلى غيره في أثناء الكلام، فهو يحتاج إلى الفعل والحرف، وهذا ليس افتقارا وجوديا. وهكذا يكون الرمز الاسمي مقصودا لذاته، ولا يفتقر إلى غيره افتقار تحقق ووجود. ويظهر أن النحاة نظروا في أقسام الكلم نظرة تركيبية، فالاسم يشكل جزءا من الكلام المفيد.

وضع الحرف: يعد الحرف الرمز اللغوي الدال والموضوع للصورة الذهنية الثانوية المقصودة بالتبع، والمفتقرة افتقار تحقق ووجود وتعقل، ومن ثم لا يمكن التلفظ به مستقلا عن غيره. "فالحرف غير مستقل بالفهم؛ لأن معناه مقصود ثانوي، وصورته الذهنية غير مقصودة بالأصالة، وغير منظور إليها بالذات. ولا يمكن وجوده ولا تصوره وحده من دون وجود المتعلق وتصوره الذي يتعلق به مما قبله وبعده، فهو مفتقر إلى الغير افتقار تحقق ووجود لا افتقار وضوح وبيان"[2]. فالحرف وضع لصورة ذهنية مقصودة لغيرها تبعا، ولهذا لا يمكن الحكم به وعليه وضعا واستعمالا، فلا يمكن أن يقع مبتدأ ولا خبرا. فالحرف بوصفها دالا يكون مفتقرا إلى الحدث أو الذات، فيعمل في غيره الرفع والنصب والجر والجزم.

وضع الفعل: يرى محمد ذنون الفتحي أن "المكون الدلالي للفعل يشبه المكون الدلالي للإسم من زاوية. ويشبه المكون الدلالي للأسماء من زاوية أخرى؛ إذ إنه لما احتاج المتكلم إلى رمز لغوي يدل على معنى((مركب من الحدث(المصدر) المقترن ب(الزمان) الواقع فيه الحدث، و(نسبة) ذلك الحدث إلى فاعل معين)). ذلك المعنى الذي يستعمله المتكلم لتوضيح أغراضه ومقاصده، وضع الفعل ليلبي تلك الحاجة، فكان مكونه الدلالي مشتملا على ثلاثة عناصر دلالية، هي: (الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين)، وهذه المكونات الدلالية الثلاثة حققت لرمز(الفعل) شبها ب(الأسماء) من جهة، وشبها ب(الحروف) من جهة أخرى، فالفعل يدل على المعاني الثلاثة

[1] ذنون محمد، قراءات في علم الوضع، ص 184.

[2] المرجع السابق، ص 187-188.

ب(المطابقة)، ويدل على كل واحد منها ب(التضمن)"[1]. ولذلك لا ينظر إلى الفعل من خلال تجزئة عناصره الدلالية. إن التشابه بين الفعل والحرف يتحدد في أن الحرف يدل على معنى نسبي جزئي غير مستقل بالفهم، كما أن الفعل رمز لغوي يشتمل على معنى نسبي جزئي غير مستقل بالفهم، فهو يدل على النسبة إلى فاعل معين. والتشابه بينه وبين الاسم أنهما يدلان على معنى مستقل بالفهم والتصور، فالفعل يدل على الحدث.

5. العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى:

نظر النحاة في الحروف (حروف المباني) بوصفها مواداً أولية تكون أنواع الكلم وأبنيتها، ونظروا في اقترانها بالحركات أيضا، وما ينشأ عن هذه العملية من معان ودلالات وإشعاعات، الناتجة عن التغاير المعجمي وتوليد الألفاظ من تلك الحروف. فقيمة العلامة النحوية أنها دال مميز يسم العناصر اللفظية في التركيب اللغوي. فبنى النحاة جملة من المواضعات في شكل قواعد وأصول تحكم البناء اللغوي، التي يجب أن تراعي أثناء الكلام حتى تكون الرسالة واضحة ومفهومة، ويكون الكلام مقبولا في العربية ومستقيما. "وهكذا ساهم العرب في وضع المنظومة الرمزية التي تقوم على المواضعات والقواعد والرموز التي تسمح بإنتاج المعنى وسيرورة الدلالة، كما تسمح للمتلقي بأن يشتغل دلاليا ويؤول العلامات ويدرك الدلالة من خلال ما توفره له هذه المنظومة من آليات تمكنه من التواصل، دون أن يشعر، وقد يشعر بها عندما يسيء التذكر أو التأويل، وهي تعمل باعتبارها نظاما إذا ما فكرنا فيه أثناء الكلام يتعطل الكلام ذاته وتتعثر الدلالة"[2].

وقد عد النحاة الإعراب نظاما رمزيا وفرعا للمعنى؛ لأن المعنى حاكم عليه ومسيطر عليه، ولهذا لا ينبغي الاكتفاء بإعراب الكلام، بل لا بد من مراعاة المعنى الذي يكشفه الإعراب؛ فإن كان صحيحا فالإعراب مقبول، وإلا فهو مردود على قائله. فالدلالة مهمة بالنسبة لبيان الوظائف النحوية، ولهذا اشترط النحاة في التمييز أن يكون بمعنى(مِن)، واشترطوا في الحال أن يبين (الهيئة). فتبقى الدلالة عنصرا يوجه عملية الإعراب. إن الإعراب أصل في اللغة، وفرع بالنسبة للمتكلم والقارئ، ليعطي كلا منهما ما يستحقه من علامات الإعراب. بخلاف السامع فإن المعنى يتوقف على علامات الإعراب، ولهذا كان الإعراب بالنسبة للمعاني: "كالناسب الذي ينميها إلى أصولها، ويبين فاضلها من مفضولها"[3]. ويشير عبد القاهر الجرجاني أيضا إلى أنه "إذا كان قد علم أن الألفاظ

[1] ذنون محمد، قراءات في علم الوضع، ص 198-199.

[2] بلعلي آمنة، سيمياء الأنساق، ص.80

[3] الجرجاني عبد القاهر، كتاب دلائل الإعجاز، ص 8.

مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[1]. فالإعراب يؤتى من جهة المعنى، فنقف عليه من خلال علاماته التي جعلها المتكلم أضواءً تهدي السامع.

وتعد العلامة الإعرابية قرينة من القرائن التي تسهم في تحديد المعنى. لهذا اعتنى بها النحاة حق العناية، من حيث إنها عبارة عن "مظهر أو أثر شكلي له علاقة قوية بالمعنى، لذا فهي تعد من أهم الجوانب في قضية اللفظ والمعنى. وعلاقة العلامة الإعرابية بالمعنى لها جانبان: الجانب الأول: علاقة استدلال وتأثير تنطلق من العلامة، وذلك حينما تميز بين المعاني النحوية المختلفة - كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر وما شابهها- وتكون محددة سلفا؛ لأنها مقروءة أو مسموعة، وهي مؤثرة بما تحدد من معنى. ويوجد هذا النوع من العلاقة في مستوى الكلام المضبوط المقروء أو المسموع[...] والجانب الثاني من العلاقة يتمثل في تأثير تحديد نوع العلاقة بالمعنى، أي أن المعنى هنا هو الذي يؤثر في العلامة، ويجعلها مستقرة في شكل معين، ويتحقق هذا الجانب من العلاقة في مستويين: مستوى الكلام غير المضبوط كأن نقرأ في نص الجملة: أحيا اليائس الأمل... والمستوى الثاني لهذا الجانب من الممكن أن يوجد في التنظير لربط العلامات بدلالات معينة ومحاولة وضع ضوابط دلالية لذلك، ومن ثم يكون الإعراب هنا متأثرا والمؤثر في تحديده هو المعنى"[2].

ويظهر أن العلاقة بين الإعراب والمعنى في الجانب الأول يسيرة وواضحة، في حين تكون في الجانب الثاني معقدة؛ لأن احتمالات العلامة الإعرابية تتعدد، فيكون للمعنى سلطان في اختيار المعنى الملائم، فتكون مهمة الدارس تخصيص المعنى، وبيان جهة الكلام، وهذا الصنيع تجلى بوضوح في أعمال المفسرين الذين حاولوا تنزيل القواعد النحوية على المعاني القرآنية، وفي أعمال شراح الشعر ومتذوقيه الذين راعوا متطلبات الصناعة النحوية والمعاني الشعرية. يقول محمد أبو موسى: "لا يجوز في دراسة الشعر إهمال علاقات الجمل وطرائق تكوينها، وتداخل المعاني، ونسج بنائها، وروابط اتصالاتها، لأن كل هذا من جوهر الشعر، وجوهر بنائه، وطرائق تشابك معانيه، وتخلق مكوناته، ومذاهب إبداعه، ويجب أن نطرح من أنفسنا الأفكار الضارة التي تبعد العلاقات النحوية، عن درس الشعر، بشرط أن تكون دراستنا لها نابعة من نبع المعاني، والأحوال التي تخلقت فيها ومنها هذه العلاقات"[3].

---

[1] المرجع السابق، ص 87.

[2] السيد حامد عبد السلام، الشكل والدلالة، ص 65-66.

[3] أبو موسى محمد، قراءة في الأدب القديم، مكتبة وهبة القاهرة مصر، ط4، 2012، ص 74.

إن المتكلم يحرص كل الحرص عند حديثه على التصرف في الألفاظ بما يناسب المعاني المقصودة، وقد وقف سيبويه عند دقائق هذه القضايا وبينها أحسن بيان، فالمتكلم مثلا؛ يختار الرفع إذا أراد الوصف وإبراز الخصال التي هي ملازمة للشخص، بخلاف النصب الذي يكشف عن حال ذلك الشخص، فتكون تلك الخصال طارئة، يقول سيبويه: "وذلك قولك: له علمُ علمُ الفقهاء، وله رأيُ رأيُ الأصلاء. وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد الإخبار بأنك مررت برجل في حال تفهم وتعلم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل خصلة قد استكملها، كقولك: له حسبُ حسبُ الصالحين؛ لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رفع الصوت. وإن شئت نصبت فقلت: له علم علمَ الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، وكأنه لم يستكمل أن يقال: له عالم"[1]. فحالة الرفع تدل أن خصال العلم والفقه استقرت في الرجل، وصارت ملازمة له كعضو من أعضائه.

ويعلق محمد عبد الفتاح الخطيب على ما ذهب إليه سيبويه بكلام حصيف ومتميز، قائلا: "وواضح أننا هنا لا بإزاء تقرير قواعد نحوية تضبط كيفية النطق، بل بإزاء تقرير جهات الكلام ومعايير التفكير بتحديد المعنى الذي يقصده المتكلم، وهذا يعني أن المتكلم عندما يحرك شفتيه ينطق بالعبارة صحيحة من جهة الصناعة يمارس عملية اختيار من ناحية المعنى، أي: أنه يفكر وهو يتكلم أو يتكلم وهو يفكر"[2]. وهذا الكلام يبرز أن هناك ترابطا وامتزاجا قويا بين الشكل التركيبي والمضمون الدلالي للكلام. ولهذا فإن علامات الإعراب حركات وحروفا تدل على معان تعتور التراكيب اللغوية. ولهذا فإن الإعراب "يحقق التمييز بين المعاني ويرفع الاحتمال والشك لاختيار إمكان واحد مقيد فدوره تفريق بعلامات تدل على فوارق دلالية"[3].

ويرى محمد عبد الفتاح الخطيب أن الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى، فهو خادم للمعاني، وهو ما يجعل المعنى حاكما على الإعراب ومسيطرا عليه وموجها له، فكان شغل النحاة هو تحري المعنى الصحيح، ولو أدى بهم إلى الإخلال بالإعراب، ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار دور

[1] سيبويه أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 2004، ص 361-362.

[2] الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر القاهرة، ج2، ط1، 2007، 384.

[3] عاشور المنصف، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 257-258.

المعنى المعجمي للمفردات والتركيبي للكلام[1]. إضافة إلى ذلك فإن الحركة الإعرابية تؤدي وظيفة تمييزية بين معاني الكلمات والصور اللفظية، كما هو الشأن بالنسبة ل "أن" المخففة و "أن" المصدرية إذا احتكت بفواصل من قبيل قد ولا والسين، فالمخففة تدل على التوكيد والمصدرية تدل على الاستقبال[2].

لقد اهتم النحاة باستخراج المعاني بالاستناد إلى قواعد النحو وضوابطه، "وحيثما يممنا وجوهنا نحو كلام النحاة وغيرهم ممن يعنون بالمعاني وبيان وجهها من الصناعة النحوية، وجدنا حديثهم عن الإعراب والمعنى والعلاقة بينهما حديثا ينبئ عن فقه وبصر بمعاني الكلام ومعاقده"[3]. وقد اختص علم النحو بالنظر في التركيب من أجل استخلاص وتحصيل الإعراب وكمال الفائدة، فغاية النحوي "أن يصل إلى المعنى الوظيفي وهو محصلة معاني النحو"[4]. ولهذا اهتم النحوي بقضية المعنى، فتقعيد الكلام العربي تطلب وضع أصول وأنماط مثالية على مستوى الصيغ والتراكيب، مع مراعاة أصل المعنى، وفي هذا الصدد يقول محمد عبد الفتاح الخطيب "إن وظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي تنظيم المبنى وضبطه"[5].

وهكذا كان للمعنى سلطان في وضع أصول الكلام وضوابط الخطاب وعلامات الإعراب. وقد اقترن النحو عند العلماء المؤسسين كسيبويه بـ"دراسة أسرار التفكير فهو يرى أن النحو ليس نطقا بالعبارة على نحو صحيح فحسب، وإنما هو مع ذلك وعي بما تحتويه العبارة من فكر وحس ومعنى دقيق؛ حيث تحتك الكلمة بالكلمة، وما وراء هذا الاحتكاك من فيوضات معنوية، وملابسات سياقية، وعلائق منطقية، يمكن تجريدها من خلال حديث النحاة عن ثنائية المعاني والأغراض وما يقتضيه السياق، ومواقف الخطاب وما تتطلبه مقاصد الاستعمال"[6]. وفي الإطار يمكن القول إن دراسة النظام اللغوي ترتكز على دعامتين هما المبنى والمعنى أو ما يسمى الشكل والوظيفة.

---

[1] الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص 397-398.

[2] الأنصاري ابن هشام جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط3، 2014، ج 1.

[3] الخطيب محمد عبد الفتاح، بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار البصائر القاهرة، ط1، 2011، ص 26.

[4] المرجع السابق، 42.

[5] المرجع السابق، ص 47.

[6] المرجع السابق، ص 50-51.

الخاتمة:

نخلص في نهاية هذا البحث إلى القول إن الممارسة النحوية كانت ممارسة دالة وملائمة لبنية اللسان العربي الذي يعكس في حقيقته عقل الإنسان العربي المتفاعل مع واقعه ومعطياته الثقافية والاجتماعية والاعتقادية. ولذاك جاءت تحديداتهم لمكونات الرمز اللغوي مراعية لتضافر مستويي الشكل والمضمون، أو لنقل تحقق فيها مبدأ التكامل بين البعد الشكلي والوظيفي والدلالي. وقد انطلق النحاة في تحديد هوية الرمز اللغوي من مرحلة الوصف ووصلوا إلى مرحلة استكناه النسق والنظام الثاوي خلف مختلف استعمالات الرمز اللغوي، فتعاضدت الرؤية الحسية مع الرؤية العقلية.

لقد وهب الله تعالى للإنسان ملكة اللغة والعقل. وقد مكنته ملكة العقل من إنتاج رموز صوتية، وضعها لما يجول في فكره وخاطره. فأعرب عما في نفسه جاعلا من اللفظ دليلا على المعنى. وكان المعنى أصلا موجها ومؤثرا في علامات الإعراب. فكان العربي يميل في كلامه مع المعاني ميلا، ومكنته قرينة الإعراب من تحديد مختلف الوظائف النحوية. وهكذا أقر النحاة أن نظام اللغة الرمزي تتكامل مكوناته بالوضع، فلا قيمة للألفاظ من دون أن تكون مسبوقة بالوضع الذي من المفروض أن يكون المتكلم عارفا بتخصيص الدوال إزاء مدلولاتها. فالمتكلم يحتاج إلى النظام الرمزي الوضعي من أجل التعبير عن مقاصده وتحقيق غايات خطاباته. ولهذا سعى النحاة إلى وضع منظومة نحوية يبرز هوية الرمز اللغوي ومكوناته ووظائفه آخذين في الحسبان مجموعة من المعايير التي كشفت عن نظام اللغة العربية المطرد.

لائحة المصادر والمراجع

- أبو موسى محمد، قراءة في الأدب القديم، مكتبة وهبة القاهرة مصر، ط4، 2012.
- أرسلان زكرياء، البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية نصية، افريقيا الشرق الدار البضاء المغرب، ط1، 2018.
- إستيتية سمير شريف، اللغة العربية واللسانيات، الجزء الأول، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد الأردن، ط1، 2017.
- إسماعيلي علوي امحمد، نحو العلامة الوجودي، تصور معرفي جديد في تحليل الخطاب القرآني، دار افريقيا الشرق المغرب، ط1، 2023.
- الأنصاري ابن هشام جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط3، 2014.
- بلعلي آمنة، سيمياء الأنساق، تشكلات المعنى في الخطابات التراثية، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، 2015.
- بوقرة نعمان، إطلالة على اتجاهات البحث اللساني الحديث، من لسانيات اللغة إلى لسانيات الاستعمال، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2020.
- الجرجاني عبد القاهر، كتاب دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 2004.
- الحباشة صابر ونزار السعودي، الأنساق الرمزية في اللغة والإدراك، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2020.
- الخطيب محمد عبد الفتاح أصول الخطاب النحوي، قراءة في كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، 2011، الرسالة 327.
- الخطيب محمد عبد الفتاح، بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار البصائر القاهرة، ط1، 2011.

- الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر القاهرة، ج2، ط1، 2007.
- ذنون محمد يونس الفتحي، قراءات في علم الوضع، دار الرياحين، بيروت لبنان، ط1، 2018.
- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط7، 2011.
- سيبويه أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 2004.
- السيد حامد عبد السلام، الشكل والمعنى، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2016.
- السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، وضع حواشيه غريد الشيخ، منشورات دار الكتب العلمية، ط3، 2011.
- السيو طي جلال الدين، جمع الجوامع في النحو، تحقيق نصر أحمد إبراهيم عبد العال، مكتبة الآداب القاهرة مصر، ط1، 2011.
- طعمة عبد الرحمان، اللغة والمعنى والتواصل، النموذج العرفاني وأبعاده التداولية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2020.
- ظاهر عمر، تأملات في فلسفة اللغة، خصوصية اللغة العربية وإمكاناتها، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2008.
- عاشور المنصف، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس، ط3، 2015.
- عشير عبد السلام، تطور الفكر اللغوي، من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، افريقيا الشرق المغرب، ط1، 2020.
- العلوي أحمد، العقلانية اللغوية العربية، منشورات فكر، ط1، 2014.